

في إطار متابعته للتقرير الدوري المقدم من «المؤسسة»

مجلس الوزراء : تكليف «السكنية» بتنفيذ المشاريع الجديدة وفقا للبرنامج الزمني المحدد لها

شراكة إستراتيجية بين الكويت و"مايكروسوفت العالمية" بهدف بناء منظومة رقمية متكاملة قادرة على مواكبة التطورات

تعزيز جودة الخدمات وخلق بيئة محفزة للابتكار والاستثمار إضافة إلى تمكين الكفاءات الوطنية عبر برامج متخصصة

المتقدمة ما يرسخ دور الكوادر الكويتية في قيادة التحول نحو اقتصاد رقمي تنافسي ومستدام. ومن منطلق حرص الحكومة على متابعة المشاريع الإسكانية اطلع مجلس الوزراء على التقرير الدوري المقدم من المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن الموقف التنفيذي الخاص بأعمال الجهات الحكومية المعنية بتوفير خدمات المشاريع الإسكانية وقرر مجلس الوزراء تكليف المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالمضي قدما بتنفيذ المشاريع الإسكانية وخدماتها وفقا للبرنامج الزمني والخطة التي تم إعدادها بهذا الشأن.

واستعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراساتها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.



جانب من الاجتماع



الشيخ فهد اليوسف مترئسا لاجتماع الحكومة وإلى جانبه المشعان والعمر والحويلة

«كونا»: عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس في قصر بيان برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإتابة وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف.

بدوره قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريده المعوشي بعد الاجتماع أن المجلس أحيط في مستهل اجتماعه علما بتكليف سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ممثلا عن سموه لحضور القمة الثانية بين رابطة دول الآسيان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية الصديقة والمنتدى الاقتصادي بين رابطة دول الآسيان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية الصين الشعبية الصديقة والمقرر عقدهما بمدينة كوالالمبور خلال الفترة من 26 إلى 28 مايو 2025.

واطلع مجلس الوزراء على الرسائل الواردة

ترسيخ دور الكوادر الوطنية في قيادة التحول نحو اقتصاد رقمي مستدام وقيادة مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

تسمية مبنى الجنسية والجوازات باسم المغفور له سليمان المشعان عرفانا بجهوده خلال فترة عمله

الملموس بالإدارة

العالمية وتعزيز جودة الخدمات الحكومية وخلق بيئة محفزة للابتكار والاستثمار إضافة إلى تمكين الكفاءات الوطنية عبر برامج تدريب متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

مايكروسوفت العالمية جودسون بيزك ألتوف والتي تركزت على سبل تنفيذ بنود الشراكة الاستراتيجية بين دولة الكويت وشركة مايكروسوفت العالمية بهدف بناء منظومة رقمية متكاملة قادرة على مواكبة التطورات

يوم أمس الأول مع نائب الرئيس التنفيذي والمدير التجاري لشركة مايكروسوفت العالمية جودسون بيزك ألتوف بمناسبة زيارته إلى دولة الكويت وكذلك نتائج مباحثات مع نائب الرئيس التنفيذي والمدير التجاري لشركة

ودوره الملموس في تطوير أنظمة العمل في قطاع الجنسية والجوازات بوزارة الداخلية. من جهته أحاط وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر مجلس الوزراء علما بفقوى لقاء سموه في العهد الشيخ صباح الخالد

المجالات. من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء تسمية مبنى الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر الكويتية باسم المغفور له بإذن الله تعالى سليمان المشعان وذلك تقديرا وعرفانا بجهود المرحوم خلال فترة عمله

من الديوان الأميري والموجهة إلى سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد من رؤساء بعض الدول الشقيقة والصديقة بشأن سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل أوجه التعاون المشترك بين دولة الكويت وتلك الدول في مختلف



المشاري والجلال والطبائبي والسميط



المخيزيم والرومي والمعجل والوسمي



اليحيا والعلبي والمطيري والمعوشي

في الكلمة الافتتاحية للنسخة الثالثة من الأسبوع الإسكاني الخليجي الذي تستضيفه الكويت

وزير الإسكان : تطبيق التطوير العقاري ضرورة حتمية

جاذبة للقطاع الخاص المحلي وبالتالي للمستثمر الاجنبي. وفي الجلسة النقاشية الثانية التي حملت عنوان "تطلعات التمويل العقاري في الكويت" قالت وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام إن قانون التمويل والسيولة تم الانتفاء منه وقانون الصكوك الحكومية سيتم الانتهاء منه قريبا. وأكدت حرص الدولة على توفير كل المنتجات الخاصة لحل القضية الإسكانية عبر قوانين تدعم المواطن وتتيح له اختيار البيت المناسب عبر التنوع وطرح حلول وبدائل عديدة من خلال قانون المطور العقاري وقانون التمويل العقاري لافتة إلى سعيها إلى تطوير قانون منع احتكار الأراضي وكذلك قانون التمويل والسيولة الحكومية وقانون الصكوك الحكومية بما يساهم في رسم السياسة العامة للدولة.

الشباب الكويتي للعمل فيه. وأكد ضرورة الحوار الدائم والمستمر بين الحكومة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى بهدف إيجاد الحلول التي ترضي جميع الأطراف وتعود بالنفع والفائدة على المواطنين والوطن. من جهته أكد نائب رئيس شؤون مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة عقارات الكويت لطلال البحر الإمكانيات الكبيرة للقطاع الخاص الكويتي على المساهمة في حل القضية الإسكانية مشيرا إلى ان شركته تعمل في 25 بلدا حول العالم وأنشأت أكثر من 25 الف وحدة سكنية. واعتبر ان الطلب على الوحدات الإسكانية في الكويت موجود لكن تبقى المشكلة في الجدوى الاقتصادية لاي مشروع يقوم به المستثمر في البلاد وهو ما يتطلب تعاوننا مثمرا بين منظومة متكاملة تكون



المشاري يتحدث في الجلسة النقاشية الأولى من أسبوع الإسكان الخليجي

وجريء ويمتلك افضل الخبراء والمهندسين على مستوى العالم. واعتبر الشايع ان تطوير القوانين المحلية ضرورة لاعطاء جدوى استثمارية للقطاع الخاص للدخول في القطاع العقاري الذي يعد قطاعا واعدا تمكن من استقطاب العديد من

المطور العقاري. من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي محمد الشايع ان الكويت تعاني من ندرة الاراضي المعروضة للاستثمار اذ ان 95 في المئة من الاراضي مملوكة للدولة مؤكدا ان القطاع الخاص الكويتي شجاع

قال الوزير المشاري ان القانون الجديد يركز على عدة مفاهيم جديدة ابرزها التنوع في الحلول وتعدد الخيارات امام المواطنين الامر الذي يمكن ايجاده من خلال مرونة القانون واتاحة ادخال القطاع الخاص لحل الازمة الإسكانية بشكل فعال عبر منظومة

ومشاركة الافكار المتكررة من طلابنا الاعزاء من دول الخليج يمتلكون القدرة على المساهمة في تغيير مجتمعاتهم نحو الافضل فهم مستقبل بلدانهم وامنها المشرق". وفي الجلسة النقاشية الأولى التي حملت عنوان "تطلعات التطوير العقاري في دولة الكويت"

قال وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري إن "تطبيق التطوير العقاري في منطقتنا أصبح ضرورة حتمية تفرضها التغيرات البيئية والاقتصادية السريعة". وأكد الوزير المشاري في الكلمة الافتتاحية للنسخة الثالثة من الاسبوع الإسكاني الخليجي الذي تستضيفه الكويت إتخاذ خطوات تنفيذية على العبد من قوانين ذات الصلة بالتطوير العقاري حيث تم العمل على قانون 118 لسنة 2023 بما يمكن شركات التطوير العقاري من المشاركة في تطوير الوحدات السكنية بشكل فعال. وقال ان العمل جار على قانون التمويل العقاري مع الجهات المالية المعنية من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبنك الائتمان بما يساهم في تحقيق استدامة الرعاية السكنية وبما يضمن تحقيق التوازن